

في المهرجان الخطابى الفصائلى الفلسطينى



مضامين ما سُمع فيه، لن يرقى إلى مستوى إنعاش اللجنة التي انبثقت عنه، إذ لم يتطرق إلى إحياء اتفاقية للتصالح، دفنها الموقعون عليها. ولم يُسمع في هذا الاجتماع ما يُؤشر إلى احتمال شد الهمة، لإسقاط صفقة ترامب - نتنياهو ومشروع الضم. فما سُمع هو كلام عن وجوب الإسقاط وليس التوصل إلى أدواته ووسائله. بقدر ما هو فظ، كان ما طرحه معين حامد طريفا في غيابه وفي اجتهاده ترفلا لعباس. والأطرف، أن عباس نفسه، الذي لم يعترض في حينه على المتحدث الداعي إلى الفتنة؛ استدرك بعد ثلاثة أيام وأصدر بيانا يوصي فيه الجاليات الفلسطينية، ومن بينها الجالية الفلسطينية في الإمارات، بالإخلاء إلى السكنية والود الجميل، وكان هذه الجالية أو غيرها، تطبق رؤية وجه عباس أو سماع صوته.

على الدولة الدينية في الأوطان العربية؛ لا يريد لها لبلاد، وإنما يريد لها تابعة لدولته العلمانية. لذا هو حريص على تطمين أتباعه العرب، بقليل من الدروشة بطاقيّة المصلين على الرأس، وبالحرركات التمثيلية. أما في الحقيقة، فهو مستعد للموت دفاعا عن تركيا العلمانية، وعن تركيا الأتلية، وعن سمات ميدان "تقسيم" في إسطنبول والشوارع المتفرعة منه. ثاني هذه الاستنتاجات، أن هبوب العاصفة، وانتحال أسبابها من جنس ما يفعله المحرضون على الهبوب؛ يراد منه الإجهاد على مشروع المسالحة الفلسطينية، السياسية المجتمعية، التي تفتح الباب لعملية التمكن للإرادة الشعبية والاستعادة المؤسسات، أداة التحقق السياسي المحترم والمقاوم. إن اجتماع بيروت، الخطابى، سواء في شكل انعقاده أو في

حتى الآن على شريطين في أعلى ذراع اليمين، بل لم يستكمل التخرج من "الدورة"؛ معنى ذلك، أن هناك مفارقة لا يخطئ فهمها أي إنسان بسيط. فعباس والناوون الفصائلى، يتعاملون مع رتب التطبيع العالمية، على قاعدة أن العلاقة مع إسرائيل لا نفسد للود قضية، لكنهم بالنسبة للعرف المستجد، يزلزلون الأرض رياء، ويليدون السماء غيوما ليس فيها غيث، وهذا من شأنه أن يفتح الباب للعديد من الاستنتاجات: الأولى أن التطبيع في حد ذاته ليس سبب الهجوم على الإمارات. السبب الحقيقي هو أن المطبع المستجد، لا يزال من خصوم التيار التركي والإخواني الأردغانى، ولا يريد أن تنشأ دولة دينية استبدادية تنحصر الإيمان في العالم العربي، مثلما أن أردوغان نفسه، وهو يحض

في هذا الإطار، وفي النواة منه حركة فتح، ومقابلها حركتا حماس والجهاد الإسلامى، انعقد اجتماع رام الله - بيروت. ولكي لا يقترب هذا الاجتماع من السياسة بمعناها العملى والمؤسسى، والديمقراطى، الذى يعلى من شأن النقاش ويؤكد على ضرورته وصولا إلى مفاهيم صحيحة ويوصله بصحبة؛ اختار عباس أن يقتصر الأمر على خطابات علنية لجميع ممثلى الناوون الفصائلى التي تزيد عن دزينة (أو دويكا لاتينية) تشكل مجتمعة مهرجان إدانة للتطبيع الرسمى مع إسرائيل. وشروط هذا المهرجان وسببه، هو أن توضع الإمارات في مكان الواجهة من عقد الدار، كما لو أن مسألة التطبيع الرسمى، ليست لها سوابق، أو ليس هناك من العرب والمسلمين، من اتفق على التطبيع مع قديم؛ فمنهم من ترقى في الخدمة، في الشراكة الاقتصادية والعسكرية والأمنية، حتى وصل إلى رتبة فريق أو أدميرال، كتركيا، ومنهم من وصل مع مدة الخدمة، إلى رتبة لواء سرا وعلاوية بإبرام المعاهدات والاتفاقات، ومن بين هؤلاء من اكتفى برتبة عميد، يتمتع بميزة الوصال اليومى، كما في حالة قطر، وهذه تشبه تحديدا الطريقة الإيرانية أيام الشاه، فعندما طالبه ليفي إشتوك في منتصف الستينات بإشهار العلاقة الحميمة مع طهران الفاتنة، أجابه بهلوي: ليس العشق الذى من الزواج يا صديقى؟ كل تلك العلاقات قامت تحت عنوان السلام الشامل، وقد ظلت تتكاثر كلما ابتعد السلام وتضاءلت فرصه، والطريف، أن الزعيق الجارى الآن ضد التطبيع، على مرأى ومسمع وأحيانا مشاركة الرتب العالية في التطبيع؛ لم يأخذ مداه الهجومي، إلا في اتجاه طرف تطبيعى لم يتحصل

وهكذا فإن الغالبية العظمى من صغرى الناوون، تلبى لعباس ما يريد، مقابل أن يلي لها عباس تمويلها من مقدرات الشعب الفلسطينى، ومن دراهم الضرائب الجبابة من سكان الضفة وغزة. كان اللافت في خطبة معين حامد هو دعوة الجالية الفلسطينية في الإمارات للانقضاض، مستانسة بعددها، على مستضيفها وأخوتها الذين تعمل معهم وتعيش في بلادهم. فالرجل من سكان العالم الافتراضى مقطوع الصلة عن حقائق حياة الفلسطينين حتى الذين يعيشون في سوريا. بل إن هؤلاء الفلسطينين، وبحكم طبائع البشر، لن يكونوا احترامهم وولائهم، لمن تاجروا بهم وتسببوا لهم ولذويهم بالكوارث.

عديلى صادق كاتب سياسى فلسطينى

في اجتماع الفيديو كونفرانس للأمناء العامين للفصائل الفلسطينية (رام الله - بيروت 3 سبتمبر 2020) جرى تقديم أحد المتحدثين باعتباره أمينا عاما لفصيل "عُرف في الستينات باسم "طلائح حرب التحرير الشعبى - قوات الصاعقة". وكان ذلك الفصيل، قد انبثق عن حزب البعث الحاكم في سوريا، أيام حكم الأطباء الرئيس نورالدين الأتاسى، ورئيس الوزراء يوسف زعين، ووزير الخارجية إبراهيم ماحوس، ومن وراءهم اللواء صلاح جديد. وفي الحقيقة إن المتحدث العلماني، واسمه معين حامد، لم يكن معروفا لدى الفلسطينين، وقد بدا واضحا أنه ضحل التعليم ولا قدرة له على طرح جملة واحدة بالعربية الفصحى. فقد التزم العامة الدمشقية، بخلاف اللهجة الفلسطينية المتداولة على مستوى اللاجئين الفلسطينيين في سوريا.

معلوم أن ما تبقى من فصيل "الصاعقة" لا يزيد عن انفار من قدامى المنتسبين، لا يغلطون العضوية اللازمة لناد اجتماعى، لكن حماد ومن معه، يتلقون من الصندوق القومى الفلسطينى باوامر من عباس، دعما ماليا عزيزا في الظروف السورية العسيرة. ومعلوم أيضا، أن عملية تجويف اطر ودوائر منظمة التحرير من الحيثيات وإفراغ السلطة الفلسطينية من مؤسساتها الدستورية لكي يتفرد عباس بالقرار الفلسطينى؛ قد تطلبت الإبقاء على الناوون الفصائلى، لاستخدامها كمظهر ديمقراطى، كما لو أنها موجودة ووازنة ومفوضة شعبيا وتعكس الثراء الفكرية وتعددية المجتمع الفلسطينى في وطنه وشتاته.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهونى

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهونى

مدراء التحرير
مختار الدبابى
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقى

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفنى
سعيدة العقبوبى

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسى (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العنف ضد النساء عابراً للفرات

وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن هناك دولتين فقط من أصل ثلاث دول من العالم قامت بتجريم العنف الأسرى، في حين لا تزال 37 دولة تعفى مرتكبي الاغتصاب من المحاكمة إذا كانوا متزوجين بالضحية أو أنهم يتزوجون في النهاية من الضحية إثر الاعتداء عليها وفقاً لمصالحات تجري بين عائلتي الطرفين في هذا الشأن، بينما تحصى الأمم المتحدة 49 بلداً لا توجد فيها قوانين تحمي النساء من العنف المنزلى.

هذه الأرقام بحد ذاتها مرعبة، وتشير إلى وقوع الملايين من النساء في العالم تحت تهديد العنف المنزلى، والانتقام القائم على النظرة المتخلفة والتمييز للمرأة على أنها الطرف الأضعف، والاعتداء اللفظى أو الجسدى، وذلك دونما تجريم أو محاسبة للرجال مرتكبي هذا الفعل سواء كانوا من أقرباء الضحية أو من الغرباء عنها.

في هذا السياق، حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 25 نوفمبر يوماً دولياً للقضاء على العنف ضد المرأة، ودعت الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تنظيم فعاليات ذلك اليوم المخصص للتعريف بهذه المشكلة، ما يمهد الطريق نحو القضاء على العنف ضد النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم.

العنف ضد المرأة هو حالة من الغريزية المرضية التي تحمل الرجل المصاب بهذه اللوثة الذكورية على تنصيب نفسه سيداً مطاعاً وحامياً بامرأة على نساء بيته، وتوحي له بأنه المسيطر والمتحكم بأجسادهن وقولهن ومستقبلهن بلا معترض أو منازع. هذا المرض المجتمعي لا يمكن البرء منه إلا بإبرام قوانين محلية تدرج ضمن شرعية حقوق الإنسان العالمية وتضمن حقوق المرأة في مجتمعاتها مهما تغايرت الظروف الاجتماعية والسياسية من مكان إلى آخر، فالإنسانية واحدة في كل مكان، وهي لا تغنى شرطها القائم على المساواة بين الجنسين والاحترام المتبادل ورعاية الحقوق.

وحدهما ما يربطان الآن شرق النهر بغربيه.

هذه الجرائم المسكوت عنها في سوريا لا بد أن تنتهي وإلى الأبد من مجتمع يرنو إلى تأسيس دولة المواطنة المتساوية، حيث تتمتع المرأة بحقوق وواجبات المواطنة كافة أسوة بالرجل. فالثورة السورية التي خرجت بنسائها ورجالها في العام 2011 لن تكتمل إلا إذا اقترنت ببرنامج حازم لتحرير الإنسان السوري، والمرأة أولاً؛ برنامج يضمن حقوق المرأة كاملة على الصعيد الاجتماعى كافة، وكذلك مساواتها الدستورية والقانونية التامة مع الرجل في الحقوق والواجبات.

أما الدستور القادم في سوريا الجديدة، ومجموعة القوانين الديمقراطية التي ستنبثق عنه، فيجب أن تؤكد على حرية المرأة واحترام خصوصيتها واحترام جسدها وعقلها وعواطفها، وتضمنها في القوانين والتشريعات كافة، وتمكين نفاذها عن طريق تفعيل الأدوات والمؤسسات الموازية وإنشاء الروادع القانونية

صبيبة تبلغ من العمر 30 عاماً بطلق ناري غادر، ولم يعرف حتى الآن ما إذا كانت المرأة قد أنهت حياتها أم تم قتلها عمداً، لأن التحقيقات لا تزال مستمرة بحسب إعلام الأمن الداخلى في المدينة.

أما على الضفة الثانية من نهر الفرات، وفي قرية الركايا، من ريف إلب، فقد تناقلت وسائل الإعلام صور قبر الأم الصبيبة، ميساء درباس، البالغة من العمر 33 عاماً، والتي أقدمت على الانتحار لأن أمومتها لم تعد تحتمل العنف الممارس عليها من طرف زوجها وابتزازه لامومتها بجرمانتها من لقاء فلذات كبدها. والمغذورة ميساء تزوجت منذ سبعة أعوام ولها ثلاثة أطفال من زوجها الذي منعتها من مشاهدة أطفالها بعد أن طلقها.

عنف يمارس على النساء في ظروف من الحرب والخوف والتهدجير ونسخ لقمة العيش على ضفتي نهر الفرات، الذي يعبر سوريا ويشهد على هذا القهر والحزن الذين يبدوان

هل هي الضغوط الاجتماعية الخائفة وبعض العادات والتقاليد الرثة التي تمارس على نصف المجتمع الناعم حصراً، أم هو الوضع المعيشى الصعب وغياب الشعور بالأمن والتعبئة الاقتصادية لأولياء الأمر، ما يدفع امرأة في ريعان العطاء والشباب لتقدم على إنهاء حياتها؟

لماذا تنتشر هذه الظاهرة المرعبة اليوم أكثر من أي يوم مضى، هل هي الحرب وغياب الشعور بالأمن والاستقرار في ظل الاقتتال المتنقل والمباغت من مكان لآخر في سوريا؟ أم هو زواج القاصرات القسري الذي يدفع الفتيات الصغيرات إلى تقصيل الموت على دخول حياة غريبة عنهن وعن سنوات عمرهن الغضة، بل وتناقض طفولتهن التي يسرقها زوج جان من الطفلة - الزوجة المجنى عليها؛ وللأسف الشديد تتم هذه الجريمة بتسهيل ورضا من أهل الفتيات القاصرات وتشريع من القانون.

شهدت مدينة كوباني السورية الواقعة شرق الفرات مؤخراً تصاعداً مقلقا للغاية في إحصاءات العنف الممارس ضد النساء. وصل الأمر في بعض تلك الحالات إلى الانتحار، مع دخول بعض الفتيات حالة من اليأس والإحباط دفعت بهن إلى الإقدام على إنهاء حياتهن.

هيئة المرأة، في منطقة شرق الفرات، أطلقت جرس الإنذار إثر الإحصاءات التي أجرتها منذ بداية العام الحالي لرصد حالات الانتحار بين النساء وكانت النتيجة صادمة. فقد أقدمت امرأتان في كوباني على إنهاء حياتهما، بينما وقعت 11 محاولة انتحار، وحالتان للقتل العمد، وحالتان للاشتباه بالقتل أو الانتحار. كما أظهرت الاستطلاعات أن أعداد النساء من الضحايا من أهل مدينة كوباني تراوحت بين 15 و 35 عاماً. آخر حادث مؤسف وقع في التاسع من شهر أغسطس الماضي حين قتلت



مرح البقاعي
كاتبة سورية أميركية

هل هي الضغوط الاجتماعية الخائفة وبعض العادات والتقاليد الرثة التي تمارس على نصف المجتمع الناعم حصراً، أم هو الوضع المعيشى الصعب وغياب الشعور بالأمن والتعبئة الاقتصادية لأولياء الأمر، ما يدفع امرأة في ريعان العطاء والشباب لتقدم على إنهاء حياتها؟

لماذا تنتشر هذه الظاهرة المرعبة اليوم أكثر من أي يوم مضى، هل هي الحرب وغياب الشعور بالأمن والاستقرار في ظل الاقتتال المتنقل والمباغت من مكان لآخر في سوريا؟ أم هو زواج القاصرات القسري الذي يدفع الفتيات الصغيرات إلى تقصيل الموت على دخول حياة غريبة عنهن وعن سنوات عمرهن الغضة، بل وتناقض طفولتهن التي يسرقها زوج جان من الطفلة - الزوجة المجنى عليها؛ وللأسف الشديد تتم هذه الجريمة بتسهيل ورضا من أهل الفتيات القاصرات وتشريع من القانون.

شهدت مدينة كوباني السورية الواقعة شرق الفرات مؤخراً تصاعداً مقلقا للغاية في إحصاءات العنف الممارس ضد النساء. وصل الأمر في بعض تلك الحالات إلى الانتحار، مع دخول بعض الفتيات حالة من اليأس والإحباط دفعت بهن إلى الإقدام على إنهاء حياتهن.

هيئة المرأة، في منطقة شرق الفرات، أطلقت جرس الإنذار إثر الإحصاءات التي أجرتها منذ بداية العام الحالي لرصد حالات الانتحار بين النساء وكانت النتيجة صادمة. فقد أقدمت امرأتان في كوباني على إنهاء حياتهما، بينما وقعت 11 محاولة انتحار، وحالتان للقتل العمد، وحالتان للاشتباه بالقتل أو الانتحار. كما أظهرت الاستطلاعات أن أعداد النساء من الضحايا من أهل مدينة كوباني تراوحت بين 15 و 35 عاماً. آخر حادث مؤسف وقع في التاسع من شهر أغسطس الماضي حين قتلت